

ما قاله زيد وكان دفعا
بكرتير مطلقا اقرا
قد كان فاسروا والاقرا
لاجل كون عقيدته السلم
غير مسلم اذ المقر به
وفي مقام الدفع والواشمع
ودفع دفع الدفع للدعوى وما
وخلفا قد صحوا قبل القضاء
حتى لو ادعى عليه ما لا
بان هذا المدعى كان اقرا
وقال ان ليس له في قبلي

لما ادعى به عليه شرعا
ثم ادعى بان ذلك البسرا
قد كان ايضا فاسدا قد صار
غير صحيح دفع هذا المسلم
مطلقا بويدي في المسئلة
دعواه بالاقرا فيما يشرع
زاد يصح فافهم ولعلما
يصح بعد على ما فرضنا
فبعد ان قضى عليه قال لا
معتبر في قبلي ما القضاء
صح وبرهن عليه الا قبل

ولو

ولو بوقف ضيقه كان ادعى
وقال ان الحاكم الفلاني
لكن هذا الوقف لم يسلم
لان دفعه الذي يحاول
ودعيه يثبت التسليما
لو ادعى بان هذا قد ضرب
فقال في الدفع بان الحادية
ما مع هذا الدفع لكن لو ذكر
صحة يصح دفعه اذا لم
ولو على الصحة واقاما
كان ادعى من مودتها بالقراب

وخصمه في دفع دعواه سي
حكم في ذا الوقف بالبطان
للمتولي فلادفعه لخصم
قالهم على النفي وذلك باطل
فقوله او جب له التعديما
جاريته وهلكت بالسب
للسوق بعد كضرب ما يشبه
بانها عقيب ما الضرب صدر
بشاهد من ذلك اثبت
بينه والمدعي على ما
بينه الصحة او الجانبي